نوعية الحياة والإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية
دراسة وصفية لعينة من الأسر الفقيرة بمدينة المنيا

د/ حنان محمد عاطف كشك
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة المنيا

مقدمة :

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر، وأيضا داخل المجتمع من وقت لآخر في إطار العديد من المتغيرات الاجتماعية ،الاقتصادية ، السياسية والتكنولوجية التي يشهدها العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، وتعد التنمية هدفاً أساسيا تسعى إلى تحقيقه كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتبارها وسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق معدلات مرتفعة من التقدم والرفاهية ، حيث أصبحت كافة المجتمعات تسعى للاهتمام بتنمية البشر والارتقاء بقدراتهم، وإطلاق طاقتهم الإبداعية ، فضلاً عن توفير الفرص الملائمة لانتفاعهم بهذه القدرات في شكل حياة كريمة .

وتعكس التنمية الاجتماعية والاقتصادية نفسها في النهاية على زيادة الرفاه الاجتماعي للأفراد في المجتمعات التي تتم فيها التنمية (العيسوي ،٢٠٠١: ٩٤).ولذا فقد أهتم الباحثون الاقتصاديون بقياس درجة الرفاه الاجتماعي من خلال ما يطلق عليه مؤشرات نوعية الحياة Quality Of Life Indicators .

ويعد مفهوم نوعية الحياة Quality Of Life من المفاهيم الحديثة نسبيا التي حظيت باهتمام كثير من الباحثين في مختلف المجالات ، وهو مفهوم واسع تتداخل فيه النواحي الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والحالة الصحية والنفسية للفرد وحجم الاستقلال الذي يتمتع به فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها (Bonomi,2002).

وهو مفهوم افتراضي شائع يقصد به إحساس عام بالرفاه ، يتضمن العديد من الجوانب لعل أهمها السعادة والرضا عن الحياة بشكل عام ، وهو مفهوم واسع تتداخل فيه النواحي الذاتية مع الموضوعية ، حيث ان إشباع الحاجات الأساسية يجب أن يتسع ليشمل نطاقاً أوسع من الحاجات المادية الأساسية المتمثلة في الغذاء، الكساء والمسكن فيجب أن يمتد ليشمل الحاجات الروحية أوغير المادية (Hankiss,1984:12).

كما يمتد مفهوم نوعية الحياة ليشمل نوعية وطبيعة العمل بالإضافة إلى آمان الوظيفة والرضا عن الدخل مع ضمان استمراريته والتي تؤثر على شعور الأفراد بالآمان وعلى بعض قراراتهم الاجتماعية والاقتصادية (السروجي،٢٠٠٩:٣٠٧) .

وتعّبر نوعية الحياة الجيدة بمكوناتها المختلفة عن شكل المجتمع ومستوى نموه وتقدمه وأوضاع مواطنيه ودرجة الرضا والإشباع والرفاهية التي يحتويها ، ولذا أصبح لمؤشرات نوعية الحياة أهمية كبيرة في إصدار حكم صائب على درجة التطور والنمو للمجتمعات البشرية (Biswas &Diener ,2006:51).

ويمكن القول بأن تحسين نوعية الحياة بصفة عامة ، وللطبقات الفقيرة بصفة خاصة من القضايا المعاصرة التي استحوذت على اهتمام كثير من التخصصات العلمية على اختلاف أنواعها ،وجاء هذا التركيز أكثر وضوحاً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وذلك على اعتبار أن هذه الثلاثية هي التي تشكل التحسين الرئيس لنوعية الحياة .

حيث يتضمن تحسين نوعية الحياة للفقراء ثلاثة جوانب رئيسة ،وهي الجانب العلاجي الذي يتمثل في إشباع الاحتياجات الأساسية للفقراء في ظل تخلي الدولة عن برامج الرعاية الاجتماعية وازدياد موجات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية ، والجانب الوقائي للمشكلات التي يمكن أن تحدث مستقبلا جراء تطبيق هذه السياسات ، والجانب الإنمائي المتمثل في زيادة خبرات ومهارات الفقراء لكي يصبحوا أكثر قدرة على تحسين نوعية حياتهم وزيادة مشاركتهم في شئون مجتمعهم .

ويحقق الجانب الإنمائي لتحسين نوعية الحياة للفقراء الارتقائية والديناميكية والتحسن المستمر والتدريجي لكل جوانب نوعية الحياة بدءاً من توفير مستوى مادي لائق ومناسب للمعيشة وإشباع أكثر للسلع والخدمات إي نوعية أفضل للحياة في مختلف نواحيها (الغندور،٢٠٠٧:١٥٩).

إشكالية الدراسة :

أصبحت نوعية الحياة تستخدم كمعيار مهم لوضع السياسات الاجتماعية ، بل أصبح تحسين نوعية الحياة في الوقت الحاضر وخاصة للفقراء (لأنهم أكثر حاجة من غيرهم لهذا التحسين) ،هدفاً عاماً للتنمية القومية ، بل يجب أن يصبح الهدف الأسمى لكل خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع.

واذا كان الفقر موجود منذ القدم ،إلا أنه يمكن القول بأننا نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات على نطاق واسع ، ومع انهيار القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية ،وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها ، وتردي نوعية الحياة لقطاعات واسعة من السكان على نحو واسع وانخفاض مستويات المعيشة لنسبة لا يستهان بها في العالم ، وهذا الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كان عليه الحال في فترات تاريخية ثابتة ، فالعالم ينتج من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص فيه نحو ٢٥٠٠ سعرة حرارية يومياً ، وهي كمية تفوق الحد الأدنى المطلوب لحياة الإنسان ومع ذلك نجد في نفس الوقت ارتفاع عدد الجياع ،وفي الوقت الذي يتعدى عدد الجياع المليار نسمة نجد أن هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال في تصريف فائض إنتاجها الغذائي (كمال ، ٢٠٠٥ : ٧٠– ٨٧).

وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين زاد الدخل العالمي سبع مرات وارتفع نصيب الفرد من الدخل أكثر من ثلاثة أضعاف لكن هذا الارتفاع لم يكن متوازناً ، حيث ترافق مع زيادة نسبة التفاوت في التوزيع ، فلم يبلغ نصيب الدول النامية التي تمثل ٧٧% من سكان العالم سوى ١٥% من الدخل العالمي وبلغ متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره في بلدان الجنوب (هانكوك، ٢٠٠٤ :١٧١).

والمؤسف أنه على الرغم من تزايد أعداد الفقراء على مستوى العالم ، نجد محاولات من الوكالات الدولية الكبرى الثلاث (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية) لتشويه

الحقائق والتلاعب بالبيانات وبمعايير الفقر من خلال تحديد خط الفقر بدولار واحد يومياً، من أجل تقديم صورة أفضل للعالم . حيث جاء النظام العالمي الجديد ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم ، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسة التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد ، حيث أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر (تقرير التنمية البشرية ،١٤٨:٢٠٠٤).

وفي هذا الصدد يقول "ميشيل تشوسودوفيسكي " : تتعمد الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية والتلاعب بالاحصاءات الرسمية (تشوسودوفيسكي ،٢٠١٢ :٢٩٨).

واذا كان الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة التي ترتبط ارتباطاً وثيقا بالتنمية ، واذا كانت أسباب الفقر عديدة ومتشابكة ، إلا أنه لا يمكن أغفال العلاقة الوثيقة بين الفقر والسياسات العامة للدولة في كافة النواحي والمجالات اقتصادية ،صحية ،تعليمية وبيئية وهذا ما أكدت عليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة القصبي (٢٠٠١) والتي أشارت إلى أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة قد تدهورت ظروفهم المعيشية عقب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، ودراسة الدسوقي (٢٠١١) التي أوضحت أن الخدمات الاقتصادية وخدمات الإسكان التي تقدمها شبكات الأمان الاجتماعي ذات مستوى منخفض ولم تسهم في تحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة في المجتمعات العشوائية .

وعند الحديث عن السياسات العامة للدولة لا يمكن إغفال أهمية الدور الاجتماعي للدولة و المؤسسات التابعة لها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، إي ما يجب أن تقوم به مؤسسات الدولة من تدخلات لحماية مواطنيها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، من خلال التدخل سياسيًّا وتشريعيًّا بوضع السياسات وسنِّ التشريعات اللازمة لتنظيم قوى السوق وإصلاح الاختلالات الناجمة عن عملها؛

لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة وضمان الاستقرار الاجتماعي، من خلال توفير شبكات الآمان الاجتماعي ضد المخاطر والأمراض الاجتماعيَّة كالفقر والتهميش والتفاوتات الاجتماعية، وتوفير المواد المدعمة والخدمات العامة بأسعار مقبولة ، والحد من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الموحشة على الفقراء (أحمد ،٢٠١٢).

ولهذا السبب من الضروري تقييم هذه السياسات من خلال الإجابة على التساؤل التالي : هل السياسات العامة التي تتبناها الدولة تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وتخفيف حدة الفقر أم إلى زيادة معدلاته ؟

لذا تتمثل الأشكالية الرئيسة للدراسة الراهنة في محاولة الوقوف على نوعية الحياة للفئات الفقيرة في المجتمع في ظل تطبيق سياسات التحرير في السنوات الماضية وما صاحبها من تراجع دور الدولة في الإنفاق على برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية ،وكيف أثرت هذه السياسات على مستويات المعيشة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والتي تمثل أوسع طبقة في المجتمع والتي من المؤكد أنها عانت أكثر من غيرها نتيجة التغييرات التي طرأت على الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية مما انعكس سلبا على نوعية حياتها وجعلهم خارج دائرة الحماية الاجتماعية ، كما تسعى الدراسة أيضا إلى الوقوف على آليات تكيف الفقراء مع أرتفاع الأسعار المستمر المصاحب لسياسات التعويم ،هذا من أجل الوصول إلى استراتيجيات لتحسين نوعية الحياة للطبقات الفقيرة .

أهمية الدراسة :

– تأتي أهمية الدراسة الراهنة من تناولها لموضوع نوعية الحياة والذي يثير اهتمام الباحثين على مختلف تخصصاتهم حيث يعد تحسين نوعية الحياة المؤشر الحقيقي والأول للتنمية الشاملة والمستدامة .

– أن الوقوف على مستوى نوعية حياة الفقراء يعد مؤشر هام لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهذه الفئات ، مما يسهم في توفير مجموعة من المؤشرات التخطيطية بشكل

يسمح للمسئولين في الأجهزة المختلفة للدولة بحل مشكلات الفقراء وتوفير الخدمات الضرورية لهم مما يساعد على تنمية الشعور بالولاء والانتماء مما يدعم الأمن القومي المصري.

– تعد بحوث الفقر من القضايا الهامة في المجتمع التي يجب أن تتجه لها بحوث التخطيط حيث قدرت نسبة الفقر بمصر بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٧) بـ٢٧.٨%، بينهم ٥.٣% تحت خط الفقر المدقع، ولذا فإن دراسة أوضاع الفقراء يسهم في ربط البحوث العلمية بالواقع المجتمعي .

– صاحب سياسات التحرير في الفترة الأخيرة انخفاض القوة الشرائية للفقراء بصورة كبيرة مما يعني انخفاض في نوعية الحياة مما يستلزم دراسة طرق تكيف الفقراء مع ارتفاع الأسعار المستمر .

– وباستطلاع التراث النظري تبين قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت مفهوم نوعية الحياة في ظل سياسات التحرير وتراجع دور الدولة في الانفاق على برامج الرعاية الاجتماعية .

الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة الإطار المرجعى لأى دراسة علمية جادة ، حيث أنها تساهم في إلقاء الضوء على تطور دراسة الموضوع بما يحقق فهماً أعمق له، ويمكن استعراض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت نوعية الحياة مرتبة من الأقدم للأحدث وقد تم تقسيم تلك الدراسات إلى أربعة محاور رئيسة وهي :

المحور الأول : الدراسات التي ربطت بين السياسات العامة للدولة و ما تقدمه من خدمات الرعاية الاجتماعية وبين نوعية الحياة :

- **قدم القصبي (٢٠٠١) أطروحته للدكتوراة والتي هدف من خلالها إلى رصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى في مصر على فقراء الحضر والكشف عن ميكانزمات تكيف فقراء الحضر مع هذه التداعيات السلبية ،وقد اعتمدت الدراسة على الجمع بين الجوانب الكيفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي**

والكيفية باجراء دراسات حالة متعمقة لعدد من أرباب الأسر الفقيرة التي تعمل في القطاع الهامشي غير الرسمي وتسكن بمناطق عشوائية فقيرة وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة قد تدهورت ظروفهم المعيشية عقب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ،وأن غالبية الاسر لم تستفد من الإعانات أو المعاشات التي تقدمها الأوقاف للفقراء والمحتاجين وأن أهم آليات الفقراء لمواجهة السلبيات الناجمة عن هذه السياسات الإصلاحية يتمثل في زيادة ساعات العمل الرسمي لمدة تصل إلى أكثر من عشر ساعات يومياً هذا فضلاً عن قيامهم بتغيير أنماط الأستهلاك وترشيد الإنفاق وذلك بتخفيض الإنفاق على الغذاء واستخدام بدائل غذائية رخيصة الثمن .

- أجرى عبد العزيز (٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى تحديد فعالية برامج تنمية المجتمع في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة الريفية من البرامج التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من الريفيات المترددات على جمعيات تنمية المجتمع ،وقد أوضحت نتائج الدراسة ضعف قدرة البرامج التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع على تحسين نوعية حياة المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية ،في حين نجحت هذه الجمعيات في تحسين نوعية حياتها من النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية .
- هدفت دراسة الدسوقي (٢٠١١) إلى الوقوف على إسهامات شبكات الأمان الاجتماعي(التقليدية والحديثة) في تحسين نوعية حياة المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٠ مفردة من المستفيدات من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي وقد أوضحت نتائج الدراسة

عدم وجود تأثير ايجابي للخدمات التعليمية وبرامج محو الأمية التي تقدمها شبكات الأمان الاجتماعي للمرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية حيث ما زالت نسبة الأمية مرتفعة بين النساء ، كما أوضحت النتائج أيضا أن الخدمات الاقتصادية وخدمات الإسكان التي تقدمها شبكات الأمان الاجتماعي ذات مستوى منخفض ولم تسهم في تحسين نوعية الحياة للمرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية ،فضلا على قصور هذه الخدمات في تحقيق الاندماج المجتمعي للمرأة الفقيرة ،كما اتضح انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شبكات الأمان التقليدية والحديثة من وجهة نظر المستفيدات فيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية والصحية المقدمة للمرأة الفقيرة .

- **قدمت قناوي (٢٠١٢) دراسة هدفت من خلالها إلى تحديد واقع خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لسكان القرى النوبية بمركز نصر النوبة بمحافظة أسوان والوقوف على واقع نوعية الحياة لهؤلاء السكان وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٤٦ من أرباب الأسر بقرية بلانة والقرى التابعة لها وتوصلت نتائج الدراسة الى أن أهم خدمات التكافل الاجتماعي المتوفرة بالقرى محل الدراسة تتمثل في توفير مساعدات شهرية للأسر الفقيرة من خلال جهات حكومية ولكنها تعد غير كافية لتحسين نوعية الحياة لتلك الاسر، وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم خدمات الرعاية الاجتماعية بالقرى محل الدراسة سواء كانت (صحية ،تعليمية ، بيئية وترفيهية) ذات مستوى منخفض ولم تسهم في تحسين نوعية الحياة للسكان بتلك القرى .**

المحور الثاني : الدراسات التي تناولت العلاقة بين الطبقة الاجتماعية ونوعية الحياة :

- أجرى (1999) Chaekyu دراسة هدفت إلى معرفة تأثير الأزمة الاقتصادية الكورية على نوعية الحياة ،ومعرفة أي الطبقات الاجتماعية الاجتماعية التي تأثرت أكثر بالأزمة الاقتصادية، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ٣٩٢ مفردة في بلدتي شونجيو وايكسان ، وروعى أن يختلف الباحثون في المستوى الطبقي ما بين المزارعين وعمال الخدمات والموظفين الحكومين والمديرين . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المزارعين وعمال الخدمات كانوا أكثر تعرضاً لتدهور نوعية الحياة من الموظفين الحكومين والمديرين ، حيث تم الاستغناء عن نسبة كبيرة من العمال والمزارعين كما تدهورت ظروف العمل للنسبة الباقية ، وانعكس ذلك على سلوكهم الاستهلاكي حيث أضطروا إلى تخفيض ما يتم انفاقه على الطعام وتعليم الأبناء ونفقات الترفية ، كما أوضحت النتائج أن انخفاض نوعية الحياة لهذه الفئات قد أثر سلباً على صحتهم النفسية وأفقدهم الكثير من الثقة في مجتمعهم.
- قدم (2004) Green دراسة هدف من خلالها إلى معرفة تأثير العرق والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد في إدراكه لنوعية حياته ،وطّبقت الدراسة من خلال استطلاع رأي عينة عشوائية من الأسر المقيمة في مقاطعة ساكرامنتو بولاية كاليفورنيا بضواحيها الأربعة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العرق ليس له تأثير هام على إدراك الفرد لنوعية حياته ،في حين اتضح أن الدخل يعد من أهم المتغيرات التي تؤثر بصورة كبيرة على إدراك الفرد لنوعية حياته في حين لم يظهر تأثير هام لمتغير التعليم في إدراك الفرد لنوعية حياته كما تبين أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية

بين انخفاض دخل الأسرة وعدم توافر رعاية صحية جيدة ومساكن بأسعار مناسبة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في الأماكن الحضرية .

- قدمت جاد (٢٠١٠) اطروحتها للماجستير والتي هدفت من خلالها إلى معرفة مدى تأثير الوضع الطبقي للفرد على نوعيه حياته بصفة عامة وتحديد الطبقة الأكثر رضا واستمتاعاً بالحياة ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٥٠ من أرباب الأسر الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الطبقة التي ينتمي لها الفرد تؤثر بصورة كبيرة على نوعية حياته سواء كانت الموضوعية (مثل التعليم ، الغذاء ، الصحة ، المسكن ،العمل) أو الذاتية (مثل الرضا عن الذات والرضا عن الحياة) حيث أوضحت الدراسة أن الطبقة الاجتماعية العليا تتمتع بنوعية حياة أفضل من الطبقتين الوسطى والدنيا.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على نوعية الحياة :

- هدفت دراسة James (2001) إلى اختبار جودة عناصر الحياة من خلال قياس مستوى المعيشة الأفراد وتحديد العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجودة الحياة كمؤشرات موضوعية ،بالإضافة إلى قياس الرضا الذاتي عند الأفراد من خلال إشباع الاحتياجات الأساسية وتوصلت الدراسة إلى انه كلما زاد إشباع الأفراد للاحتياجات المختلفة كلما زاد شعورهم بالرضا عن نوعية حياتهم والعكس صحيح حيث إن عدم إشباع الأفراد لأحتياجاتهم المختلفة يزيد من شعورهم بالأكتئاب وبعدم الرضا عن الحياة بوجه عام .
- أجرى Seongyeony (2005) دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على نوعية الحياة والعوامل التي تحقق للأفراد الرضا كالمسكن ومستوى المعيشة وتحديد أهم

الصعوبات التي تحول دون تحقيق الأمان والاستقرار لهؤلاء السكان في البيئة الريفية كالتخلص من الفقر وتحسين الصحة والاستقرار الاقتصادي وتوصلت الدراسة لأهمية دور السكن الدائم والملائم في تحقيق الأمن والاستقرار وكذلك إشباع الاحتياجات الأساسية ووجود مخزون في البيت من الغذاء يؤدي إلى الإحساس بالأمان والرضا عن الحياة .

- قدم (2014) O'Connor أطروحته للماجستير والتي هدف من خلالها إلى الكشف عن نوعية الحياة للأفراد المشردين (بلا مأوى) في ضوء عاملي الزمان والمكان وطُبقت الدراسة في برمنجهام وشمال غرب أركنساس بالولايات المتحدة الأمريكية ، واعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٦٤ من الأفراد المشردين وأوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بعامل الزمان حيث أن طول الفترة التي يظل فيها الأفراد بلا مأوى تؤثر تأثيراً سلبيا على نوعية الحياة وعلى الصحة البدنية والنفسية الأفراد ، في حين اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بعامل المكان حيث تبين أن نوعية الحياة للأفراد في كلا من المنطقتين محل الدراسة متدنية للغاية على الرغم من كون برمنجهام منطقة حضرية كبيرة بينما شمال غرب أركنساس منطقة ريفية صغيرة ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن نقص الخيارات المتاحة أمام هؤلاء المشردين تمنعهم من تغيير أوضاعهم المتدنية. وتجبرهم على البقاء على وضعهم.

المحور الرابع: الدراسات التي تعرضت لوصف نوعية حياة الفقراء وأهم استراتيجيات التكيف المتبعة في تحسين نوعية حياتهم :

- قام (2001) Obadiah بإجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن جوانب نوعية الحياة التي يحييها الفقراء في المناطق الريفية واعتمدت الدراسة على رصد جوانب نوعية الحياة لعدد

من الفقراء في غرب ولاية فرجينيا وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها إن الرضا عن نوعية الحياة يتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية أهمها العلاقات الاجتماعية ،الدخل ، ظروف العمل ،والرضا الذاتي عن نوعية الحياة .

- أجرى عبد الحميد (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى الكشف عن أساليب فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم اقتصادياً وصحياً وتعليمياً واجتماعياً وبيئياً وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم وطبقت الدراسة على عينة قوامها ٢٧٢ مفردة من أرباب الأسر الريفية الفقيرة بقرية شوني بمحافظة الغربية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأساليب التي يستخدمها فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم وإشباع احتياجاتهم الأساسية أهمها :السلف من الجيران ،العلاج بالوصفات الشعبية ،الاعتماد على الإمكانيات البيئية المتاحة،الحصول على قروض من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي بالقرية .
- قدمت جميعي (٢٠١٥) أطروحتها للدكتوراه والتي هدفت فيها إلى الوقوف على طبيعة الحياة اليومية لسكان المناطق العشوائية ورصد أساليب التكيف الاجتماعي لسكان تلك المناطق ، وقد اعتمدت الدراسة على الجمع بين المناهج الكمية والكيفية حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي وتم تطبيق استمارة استبيان على ٣٠٠ مفردة من سكان المناطق العشوائية بمدينة الإسكندرية بالإضافة إلى اختيار عشر حالات كدراسات حالة داخل نفس المنطقة وقد أوضحت نتائج الدراسة أن للخصائص الايكولوجية المتمثلة في الشوارع ،المسكن ،الطرق ،المرافق والخدمات علاقة بتحسين نوعية الحياة لدى سكان المناطق العشوائية ، كما اتضح وجود علاقة ارتباطيه بين طبيعة العلاقات الاجتماعية ،المستوى

التعليمي و نمط المهن لسكان المناطق العشوائية ونوعية الحياة بتلك المناطق ،في حين أتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور وعينة الإناث في آليات تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية في كل من (الجوانب التعليمية ،الاقتصادية والصحية).

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص أهم القضايا التالية :

-أشارت النتائج إلى إن الرضا عن نوعية الحياة يتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفردية أهمها العلاقات الاجتماعية ،الدخل ،ظروف العمل ،والرضا الذاتي عن نوعية الحياة ، ويزداد الرضا عن نوعية الحياة أكثر في الطبقات العليا.

- تبين ان عدم وجود مأوى ثابت من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على نوعية الحياة وعلى الصحة النفسية والصحة البدنية للفرد، حيث ان وجود سكن دائم ومناسب يؤدي إلى تحقيق الأمن والأستقرار.

- أوضحت نتائج الدراسات السابقة ان نوعية حياة الفقراء متدنية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ،كما تبين ان نقص الخيارات المتاحة أمام الفقراء تمنعهم من تغيير أوضاعهم المتدنية وتجبرهم على البقاء في هذه الأوضاع .

- أتضح أن أهم أساليب الفقراء في تحسين نوعية حياتهم وإشباع احتياجاتهم الأساسية يتمثل في زيادة ساعات العمل الرسمية ، تغيير أنماط الاستهلاك وترشيد الإنفاق ،السلف من الجيران بالإضافة إلى العلاج بالوصفات الشعبية، وهي كلها استراتيجيات تؤثر سلباً على نوعية حياة الفقراء.

- أوضحت النتائج أنه في حالة مرور المجتمع بأزمات اقتصادية فأن الطبقات الفقيرة والمهمشة تكون أكثر تعرضاً لتدهور نوعية الحياة من الطبقات ذات المستوى الاقتصادى المرتفع ،ولذا ركزت الدراسة الراهنة على وصف نوعية الحياة للطبقات الفقيرة في ظل سياسات التحرير.

– اظهرت النتائج أن الخدمات الاقتصادية وخدمات الإسكان التي تقدمها الدولة للفقراء ذات مستوى منخفض ولم تسهم في تحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة خاصة في المجتمعات العشوائية ،وإذا كانت شبكات الآمان الاجتماعي التي كانت ملاذاً للفقراء في الماضي لم تسهم في تحسين نوعية حياة الفقراء كما سبق واوضحت معظم نتائج الدراسات السابقة ، فكيف ستصبح نوعية الحياة لهذه الفئات في ظل تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعي وكيف سيدبر الفقراء حياتهم بأنفسهم هذا ما تسعى الدراسة الراهنة إلى الكشف عنه .

– على الرغم من العلاقة الوثيقة بين السياسات العامة التي تتبناها الدولة وبين نوعية الحياة للأفراد فإن الدراسات التي تطرقت لهذه النقطة مباشرة تعد قليلة نوعاً ما ولذا ستحاول الدراسة الراهنة إبراز هذه العلاقة .

– لاحظت الباحثة أن نسبة كبيرة من الدراسات التي اهتمت بوصف نوعية حياة الفقراء اقتصرت على وصف النواحي الموضوعية لنوعية الحياة ولم تهتم بقياس الرضا الذاتي عن نوعية الحياة ، ولذا حاولت الدراسة الراهنة وصف نوعية حياة الفقراء من النواحي الموضوعية والذاتية .

الإطار النظري للدراسة :

مفاهيم الدراسة :

- مفهوم نوعية الحياة : Quality Of Life

ظهر مصطلح نوعية الحياة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات مع ظهور حركة المؤشرات الاجتماعية التي رفضت إعتبار الدخل القومي وزيادة الإنتاج والإستهلاك مؤشرات كافية لقياس التقدم المجتمعي ،إي أن مفهوم نوعية الحياة يمثل إضافة لمفهوم الكم ، وليس بديلاً عنه.

ويمكن تعريف نوعية الحياة بأنها "المؤشرات الكمية والكيفية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة تقبل ورضا الأفراد عن تلك الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة" (السروجي،٢٠٠٣:١٦).

وهذا يعني أن نوعية الحياة تمثل البناء الكلي الشامل الذي يتحدد في جانبين أساسيين أحدهما "بنائي" يستند إلى تحليل مكونات نوعية الحياة من حيث مستوى الدخل ، نوعية البيئة ، مستوى التعليم ، مستوى النظافة ، طبيعة السكن ، المستوى الصحى بالإضافة إلى حجم ما يتم إنفاقه على الخدمات الاجتماعية والأمنية ،أما الجانب الثاني وظيفي تحدده منظمة اليونسكو والذي يضم جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية والإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق النفسي للفرد عبر تحقيقه لذاته ، كما يتضمن زيادة المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع ودعم روح الولاء والانتماء (الغندور،٢٠٠٧:١٥١).

بينما عرفت منظمة الصحة العالمية نوعية الحياة بأنها " تصورات الفرد لموقعه في الحياة وكيفية إدراكه لحياته ومدى رضاه عن حياته بوجه عام في سياق الثقافة السائدة ونظم القيم في المجتمع الذي يعيش فيه والتي ترتبط بأهدافه وتوقعاته وموقعه الذي يشغله في الحياة (World Health Organization,2000:17) .

ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم نوعية الحياة مفهوم واسع النطاق يتأثر بمدى رضا الفرد عن حياته الذاتية كما يتأثر أيضا بعلاقاته الاجتماعية وتوقعاته المستقبلية ، إي أنه حالة من الرضا والسعادة تنتج من إشباع رغبات أساسية منها الفسيولوجي والاجتماعي والاقتصادي ومنها النفسي.

كما تعرف نوعية الحياة بأنها" أهم مخرجات الرعاية الصحية والاجتماعية الجيدة "، كما تعرف بأنها "مجموعة من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث يمكن قياس هذا الإشباع من خلال مؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية" (Gilhooly,2007:187).

كما تعني نوعية الحياة احتراماً للكرامة الإنسانية ،وتعتبر من أهم ضمانات مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية لأفراد المجتمع في إطار نسق متكامل ضمن أيدلوجية المجتمع (Galloway 2006,5).

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم مؤشرات نوعية الحياة إلى :

- مؤشرات موضوعية: **وهي المعايير المادية التي تقيس البيئة التي يعيش فيها الفرد وتشمل هذه المؤشرات جوانب متعددة مثل الرعاية الصحية والتعليمية والبيئية ، مستوى الدخل ، طبيعة السكن بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية.**
- مؤشرات ذاتية :**والتي تصف إدراك الأفراد وتقييمهم للظروف المحيطة بهم إي درجة رضا الأفراد عن حياتهم وأوضاعهم . وهنا يجب التأكيد على وجود تكامل بين المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية لنوعية الحياة .**

وتعُرف نوعية الحياة في الدراسة الراهنة بأنها : **نظرة أرباب الأسر إلى مستوى معيشتهم من كافة النواحي اقتصادياً ،صحياً ،تعليمياً ،اجتماعياً وبيئياً ومقدار الرضا الذاتي عن حياتهم بصفة عامة .**

- مفهوم الفقر :poverty

يعرف الفقر بأنه "انخفاض الدخل الذي يصعب معه الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية مما يترتب عليه شعور بالحرمان والهوان والعزلة والضعف" (Alcock,1997 :31) .

وركز "O'Connor" في تعريفه للفقر على أنه انعدام للأمن الغذائي وما يصاحبه من عدم القدرة على استهلاك كمية كافية ونوعية جيدة من الغذاء بطرق مقبولة اجتماعيا مما يترتب عليه اعتلال في الصحة وعدم القدرة على أداء العمل على النحو المطلوب (O'Connor, 2017).

بينما ينظر البعض للفقر على انه مرادفاً للحرمان من الموارد وما يصاحبه من نقص في الاستهلاك بالإضافة إلى نقص الخيارات المتاحة للفرد مما يولد مزيدا من الحرمان المطلق والنسبي (Maitra,2015).

ويمكن النظر إلى الفقر باعتباره نقصاً في السيطرة على الموارد وتشمل هذه الموارد المال ،التعليم ،الصحة،المسكن الجيد.....الخ، إي أن الفقر يرتبط بانعدام فرص الحياة الكريمة للفرد أو تدنيها على أحسن تقدير .

ويعتبر نصيب الفرد من دخل الأسرة أو استهلاكها مقياساً ملائماً للدلالة على مستوى المعيشة على الرغم من كون هذا المقياس لا يغطي أبعادا هامة مثل الثروة والصحة والعمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة والوصول إلى السلع والخدمات العامة ، لذا تحولت دراسات الفقر حديثاً من مجرد الاعتماد على خطوط الفقر البسيطة إلى اطر متعمقة للتحليل متعدد الجوانب حيث يمكن النظر إلى الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الجوانب ، ومؤخراً أصبح ينظر إلى الفقر على أنه مثلث ثلاثي الأبعاد حيث يغطي هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية هي الصحة – التعليم ومستوى المعيشة (الليثي، ٢٠١٥:٦).

ويعرف "فرجاني" الفقر بأنه "حرمان من القدرات البشرية يحول دون ضمان أحقيات البشر في الرفاه الإنساني ، في هذا المنظور يكاد الفقر يتساوى مع العجز والضعف أو قلة الحيلة، وتتمخض قلة الحيلة لا ريب عن مستوى منخفض من إشباع الاحتياجات الأساسية ومن باب أوسع عن قصور في امتلاك صنوف رأس المال المادي والمالي والبشرى والمجتمعي (فرجاني ، ٢٠٠٢).

ويعرف الفقر في الدراسة الراهنة بأنه : انخفاض الدخل الذي يحرم رب الأسرة من الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرته والذي يعجز معه عن تغيير الوضع الراهن إي أنه يرتبط بنقص الخيارات المتاحة للفرد وفقدان القدرة على تحسين الأوضاع المعيشية المتدنية.

مفهوم الرضا الذاتي :Self-Satisfaction

هناك إشكالية في تحديد مفهوم الرضا فقد أشار كل من "Glatzer & Mohr" إلى أن الرضا عبارة عن تقييم نسبي يعتمد بشكل خاص على المقارنات الاجتماعية مع الجماعات الأخرى كما يعتمد على رغبات الأفراد وتوقعاتهم وآمالهم .و لذا تختلف درجة الرضا عن نوعية الحياة من فرد إلى آخر كما توجد فوارق بين أعضاء الأسرة الواحدة في درجة الرضا. (Glatzer &Mohr,2006 :15) .

ويرى "Ventegoot" أن الرضا عن الحياة يعني أن يشعر الفرد بأن الحياة تسير كما ينبغي أن تكون،ويصبح الفرد راضياً عندما يشبع كل احتياجاته ورغباته وتوقعاته في الحياة (Ventegoot,2003:14).

ويمكن تعريف الرضا الذاتي عن الحياة Satisfaction with life في الدراسة الراهنة :بأنه إدراك الأفراد وتقييمهم لحياهم ، سواء تقييم حياتهم ككل أو تقييم مجالات معينة مثل العمل ،المسكن ،الدخل ... وهذا التقييم يعكس إدراك الأفراد لنوعية حياتهم ومدى إحساسهم بالسعادة أو الشقاء .

مفهوم الرعاية الاجتماعية : Social Welfare

عرف "بدوي" الرعاية الاجتماعية بأنها نسق منظم من الخدمات والبرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات معيشية ملائمة ، كما تهدف إلى قيام علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد وتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع المجتمع (بدوي ،١٩٨٦ : ٣٣٩).

وتعُرف الرعاية الاجتماعية أيضا بأنها : جهود حكومية وغير حكومية لمساعدة أفراد المجتمع على أداء وظائفهم بصورة أكثر فاعلية كأفراد وكمشاركين في الجماعات الاجتماعية ، وهي تتضمن بذلك الإجراءات والعمليات المرتبطة بشكل مباشر بعلاج المشكلات الاجتماعية والوقاية منها وتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية الحياة (Dubois& Miley,2005:18).

كما تعُرف بأنها نظام قومي من الخدمات والبرامج التي تساعد الأفراد على مواجهة الاحتياجات الاجتماعية ،الاقتصادية ، الصحية والتعليمية والتي تعد أساسية للحفاظ على قوة وتماسك المجتمع (Ashman,2010:6).

ويؤكد "Zastrow" على أن الهدف الرئيس للرعاية الاجتماعية يتمثل في الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية ،الاقتصادية ، الصحية والترفيهية لكل أفراد المجتمع الأغنياء منهم والفقراء مما يعمل على تحسين الوظيفة الاجتماعية لكل الأفراد والجماعات بالمجتمع (Zastrow ,2010:2).

وتعرف خدمات الرعاية الاجتماعية بأنها الخدمات التي تقدمها الحكومة (الخدمة ككل أو جزء منها) لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية المتعددة كالتعليم ،الصحة والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الخدمات العامة كالكهرباء، مياة الشرب النقية ، الاتصالات والنقل والمواصلات والتي قد يكون لها مردود اجتماعي وإن كانت ليست اجتماعية بالمعنى المحدد (السروجي ،٢٠٠٤: ٧٧).

والملاحظ أن التعريفات السابقة للرعاية الاجتماعية ركزت بصورة كبيرة على مسئولية الجهود الحكومية متضامنة مع الجهود الأهلية في الوصول بخدمات الرعاية الاجتماعية إلى مستوى من الرضا لجميع أفراد المجتمع .

بينما يقصد بالرعاية الاجتماعية في الدراسة الراهنة : الخدمات التي تقدمها الدولة للفقراء لمساعدتهم على العيش حياة كريمة مثل الخدمات التعليمية ، الصحية ، البيئية والترفيهية بالإضافة إلى خدمات التكافل الاجتماعي .

نماذج الرعاية الاجتماعية :

قدم كلا من "Wilensky & Lbeaux" نموذجين للرعاية الاجتماعية (على ،٢٠١٠ :١٧-٢١):

١/ النموذج العلاجي في الرعاية الاجتماعية :

تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية وفق هذا النموذج فقط عندما تعجز النظم الأساسية في المجتمع عن إشباع حاجات الأفراد وتتميز هذه الخدمات بأنها علاجية وقصيرة المدى تستهدف المساهمة في تكيف الفرد مع المواقف طارئة وهي مؤقتة أي ليست ضمن البناء الاجتماعي في المجتمع فهي تبدأ بوجود العجز أو الحاجة وتنتهي بتقديم المساعدة العاجلة إلى الفقير المحتاج وغالبا ما تقدم عن طريق السلطات المحلية ويغلب عليها الطابع المادي ولا تقدم لكل فئات المجتمع .

٢/ النموذج المؤسسي في الرعاية الاجتماعية :

تنطلق الفكرة الأساسية لهذا النموذج من مبدأ أن الرعاية الاجتماعية ببرامجها وأنشطتها حق ووظيفة أساسية في المجتمع الحديث ، وترى أنها حق لكل فرد في المجتمع فهي تساهم في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وتتميز بأنها خدمات دائمة تشكل جزءً أساسياً من البناء الاجتماعي للمجتمع وأنها تقدم لكل الفئات وليست لأفراد معينين أو فئات خاصة وتستهدف تحقيق أهداف وقائية وإنمائية بجانب الأهداف العلاجية .

وقد كان التركيز الأساسي لكثير من الدول ومن بينها مصر حتى بداية السبيعينات من القرن المنقضي منصباً على توفير برامج الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع مع قيام الدولة بدعم المواد الغذائية ودعم الخدمات العامة (الصحة والتعليم وغيرها) و التحكم في الأسعار والتجارة ، ولكن هذه السياسات مع مرور الوقت أدت إلى انتهاك الاقتصاد المصري والى حدوث اختلالات هيكلية عنيفة في البناء الاقتصادي ، ومع حلول الثمانينات أخذت هذه الاختلالات تزداد يوماً بعد يوم مما تطلب إدخال تعديلات على الاقتصاد لمواجهة هذه الاختلالات ، وبدأت معظم الدول النامية ومن بينها مصر في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي (البنا ، ٢٠٠٩ : ٤٩).

ولذا تبنت الدولة مع بداية التسعينات، السياسات الرأسمالية أملا في التخلص من المشكلات الاقتصادية التي عانت منها أثناء تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية، وشهد المجتمع المصري في هذه الفترة مجموعة هائلة من التغيرات في البيئة المؤسسية والاقتصادية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي بمقتضاها قامت الحكومة بتنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة وتحرير السياسات الاقتصادية والإدارية ، بهدف القضاء على الاختلالات الحادة في التوازن الاقتصادي العام الذي عانى منه الاقتصاد المصري لفترة طويلة من الزمن (الجبالي ، ٢٠٠٠: ٧).

وأصبح على الدولة في هذه المرحلة التخلي عن إنتاج السلع والخدمات من خلال وضع الإطار المؤسسي والقانوني الذي يسمح بتفعيل اقتصاد السوق ، وقد حدث بالتالي انخفاض في ميزانية برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية في الدولة كجزء من سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي،

وأصبحت البنية الاجتماعية غير كافية في مجالات هامة مثل الصحة والتعليم ، مما أدى إلى تدهور مستواها. ويعود فشل القطاع الحكومي في توفير هذه السلع والخدمات إلى مشكلتين: الأولى هي: الاستبعاد (أي عدم وصول الموارد المخصصة للفقراء بسبب الفساد أو سوء الإدارة أو قلة الكفاءة، والثانية هي النوعية (بمعنى ضرر الفقراء بسبب تدنى نوعية السلع والخدمات المقدمة).(المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠: ١٦-١٧).

واصبح على الفقراء تدبير أمورهم بأنفسهم بعد أن اصبحوا محرومين من شبكات الآمان الاجتماعي التي كانت ملاذا لهم في الماضي، مما أثر بشكل كبير على نوعية الحياة التي يحياها هؤلاء الفقراء ، و هنا يمكن القول بأن تخلي الدولة عن برامج الرعاية الاجتماعية وتخفيض سعر العملة الوطنية وغيرها من السياسات كان نتيجتها أن حلم الرفاه الاجتماعي قد تراجع بالنسبة لشرائح واسعة في المجتمع ، في هذا الصدد أكد " روجية جارودي" على أن هذه السياسات قد بعثت من جديد مبدأ الدارونية الاجتماعية بحيث يصبح البقاء في هذه المرحلة للأقوى مادياً واجتماعياً(جارودي ،١٩٩٩: ٢٥-٢٦). وهذا يؤكد مقولة " جون جراي" على أن نهاية دولة الرفاه هي نتيجة مباشرة لتخلى الدولة عن برامج الرعاية الاجتماعية التي كانت تقدمها في الماضي (Hirst&Thompsion,1999:242).

المداخل النظرية في تفسير نوعية الحياة :

هناك العديد من المداخل النظرية المفسرة لنوعية الحياة والتي يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي :

المدخل النفسي :Psychological Approach

يركز هذا المدخل في دراسة نوعية الحياة على مدى إشباع الاحتياجات الإنسانية للفرد من وجهه نظره ورؤيته الذاتية ومدى رضاه عن حياته الشخصية ،أي تعتمد نوعية الحياة وفقاً لهذا المدخل على الدرجة التي ينجح فيها الفرد في تحقيق رغباته ،وتعتبر مدرسة الحقوق للفرد في

الفكر السياسي اصدق تعبير عن هذا المدخل ويمكن تلخيص هذه الحقوق في ثلاثة: "الحياة ، الحرية والسعادة "(الشاذلي وآخرون :٢٠٠٥،١٨٠).

المدخل البيئي : Environmental Approach

ينظر أصحاب هذا المدخل إلى نوعية الحياة على أنها تعتمد بشكل أساسي على نوعية البيئة ،لأنها هي التي تتحكم في حجم الجهد المبذول من قبل الإنسان من أجل أن يتعايش مع البيئة ليصبح منتجا ومفيدا في سبيل تحقيق الرفاهية ، ويرى المدخل البيئي أن نوعية حياة الإنسان ونوعية حياة البيئة كلاهما يعتمد على الآخر حيث أن رفاهية الأفراد وعائلتهم لا يمكن أن تكون بمعزل عن رفاهية النظام البيئي المحيط به ، وبالتالي فان تحسين نوعية البيئة يتبعه تحسين نوعية حياة الأفراد (السروجي ،٢٠٠٤ :٣٨٢).

المدخل الاقتصادي : Economic Approach

يعكس المدخل الاقتصادي وجهه النظر القديمة لدراسة نوعية الحياة حيث كانت نوعية الحياة الجيدة تقاس بمؤشر الكم والذي يقاس بنمو الناتج القومي الإجمالي والذي ينعكس على صورة ارتفاع في الدخول وتحسن في نوعية الحياة ، وقد حدد فيها البنك الدولى خط الفقر بدولار في اليوم ، وصنف فئات السكان ذات الدخل الفردي الذي يزيد عن دولار واحد يومياً بأنها غير فقيرة .وهنا يمكن القول بأن مقياس الدولار في اليوم لا يستند إلى أي أساس منطقي ، ففئات السكان في البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي إلى دولارين أو ثلاثة دولارات يومياً ما زالت تعاني الفقر ولا تستطيع تغطية النفقات الأساسية على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم (تشوسودوفيسكي ،٢٠١٢ :٢٩٨).

ولا شك بأن الإطار الذي بنى عليه فرضية دولار واحد في اليوم ليس له أي معنى لأنه ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية ، فمع غياب النفقات المنزلية على الطعام ،المأوى ، الخدمات الاجتماعية والصحية يصبح تقدير مؤشرات الفقر في الإطار الذي وضعه البنك الدولي مسألة حسابية ، كما أن مقياس دولار في اليوم يناقض أصول البحث الثابتة التي تستخدمها الحكومات

الغربية والمنظمات الدولية في تعريف وقياس الفقر في البلدان المتطورة ، حيث تعتمد طرق قياس الفقر في الغرب على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للإنفاق على (الطعام ،الملبس، المسكن ، الصحة والتعليم) وهنا يمكن القول بأن إزدواجية المعايير هي المسيطرة والطاغية في عملية قياس الفقر ،حيث أن معيار البنك الدولي في تحديد خط الفقر بدولار يومياً لا ينطبق إلا على الدول النامية.

ويلاحظ أن المداخل السابقة في تفسير نوعية الحياة مداخل أحادية تعتمد على جانب واحد في تفسير نوعية الحياة في حين نجد أن نوعية الحياة كل متكامل يجمع بين النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية حيث نوعية الحياة الفرد تتداخل فيها جميع الجوانب ولا يمكن قياسها من جانب واحد فقط ، ونتيجة الانتقادات العديدة التي وجهت إلى المدخل الاقتصادي في تفسير نوعية الحياة ، تم إضافة مؤشرات كيفية تسير جنباً إلى جنب مع المؤشرات الكمية وليست بديلاً عنها، من خلال اقتراح مداخل جديدة تستخدم لقياس مستوى المعيشة الفعلي للأفراد وتحديد وتقييم ما وصل إليه المجتمع من تقدم ، فضلاً عن إمكانية التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً (مارشال ،٢٠٠٠) ويمكن عرض أهم هذه المداخل على النحو التالي :

مدخل الحاجات الأساسية : Basic Needs Approach

تتدرج الحاجات الأساسية وفقا لنظرية "ماسلو" وفق خمس مستويات يشمل المستوى الأول الحاجات الفسيولوجية وهي الحاجات اللازمة لبقاء الإنسان على قيد الحياة حيث أن عدم إشباع هذه الحاجات يؤثر على نوعية الحياة بل قد يصل إلى حد فقدان الحياة ذاتها ، وفي المستوى الثاني الحاجة إلى الأمن والسلامة ، فقلة الإحساس بالأمن تؤدي إلى زيادة القلق والتوتر النفسي مما يؤثر بدوره على نوعية الحياة التي يحياها الفرد ، وفي المستوى الثالث الحاجة للانتماء فكلما زاد انتماء الفرد لجماعات معينة كلما ساهم ذلك في زيادة شبكة علاقاته الاجتماعية مما ينعكس على نوعية حياته ، وفي المستوى الرابع الحاجة إلى تقدير الذات

والمستوى الخامس الحاجة الى تحقيق الذات من خلال الاحترام والمركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد وإحساسه بالمكانة والقوة الاجتماعية داخل مجتمعه .

ووفقا لهذا المدخل نلاحظ أن نوعية الحياة للفقراء متدنية للغاية فبالرجوع لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ الذي أصدرته وزارة المالية، نجد أن خط الفقر المدقع الغذائي، الذي يمثل كلفة البقاء على قيد الحياة، يقدر بنحو ألفين و٥٧٠ جنيهًا في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ويعتبر الشخص فقيرًا فقرًا مدقعًا على المستوى الغذائي إذا قل إنفاقه عن ذلك الخط، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الفقراء عاجزون عن إشباع الاحتياجات الفسيولوجية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة وتشير كثير من الدراسات إلى أن الفقراء ينفقون ما بين ٧٥: ٨٠% من دخلوهم على الغذاء(تشوسودوفيسكي ،٢٠١٢ :٦٦). ومن ثم فهم غير قادرون على إشباع باقي الاحتياجات .

مدخل التنمية البشرية : Human Development Approach

ويعكس هذا المدخل الجوانب غير المادية لنوعية الحياة حيث يؤكد أصحاب هذا المدخل على إن الاهتمام بنوعية الأفراد يعد أفضل استثمار، وتطور مفهوم التنمية البشرية وبدأ ينظر للبشر في ذاتهم و أصبح محور التنمية هو العمل على تحقيق طموحاتهم. وبالتالي بدأ التركيز على عناصر أساسية أخرى في التنمية البشرية هي طول العمر ،المعرفة ومستويات المعيشة الكريمة أو ما يطلق عليه توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس.

ويؤكد "نادر فرجاني" على أن توسيع خيارات الناس يعبر عن مفهوم أرقى وهو "الأحقيات" والذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات ويؤكد على أن أحقيات البشر من حيث المبدأ غير محدودة وتتنامي بإطراد مع رقى الإنسانية ، والتنمية البشرية ليست مجرد تنمية موارد بشرية أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس وإنما تتسع لتشمل احقيات إضافية أخرى تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوق الإنسان (فرجاني ، ٢٠٠٢).

كما أكد تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥) على أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الأفراد ، حيث يصبح في متناولهم مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها، والنمو الاقتصادي وان كان وسيلة لتحقيق التنمية البشرية ، إلا انه ليس غاية فالغاية الحقيقية هي تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية ،وتحسين نوعية الحياة من كافة النواحي الاجتماعية ، السياسية ،الصحية ، الثقافية ، التعليمية والبيئية. وهذا يعني بأن بناء القدرات البشرية من خلال الاستثمار في البشر يعد واحداً من أهم السبل لتخفيف حدة الفقر .

وهكذا تحول محور التنمية ليصبح الإنسان وسعادته وبات التحدي الذي تمثله التنمية بهذا المعنى أن تتحسن نوعية الحياة ، فنوعية الحياة الأفضل ولا سيما في بلدان العالم الفقيرة تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى ، ولكنها تنطوي على ما هو أكثر من صحة و تعليم وتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة ، حيث أن النمو الاقتصادي للدولة لا يعني بالضرورة تحقيق الرفاهية للأفراد داخل الدولة فإن كل الوقائع تشير إلى زيف النظرية الليبرالية المحدثة، وتؤكد حقيقة هامة وهى أن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يتطابق مع نمو الرفاهية (أفهيلد، ٢٠٠٧: ٤٥).

مدخل القدرات الإنسانية :Human Capabilities Approach

قدم "أماريتا سن" A. Sen أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج مفهوما للتنمية قائما على الحرية باعتبار أن التنمية الحقيقية هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر وندرة الفرص الاقتصادية والحرمان وإهمال المرافق العامة ويوضح "سن" إن نوعية الحياة التي يحياها الفرد ترتبط بالحرية التي يتمتع بها حيث أن الفقر الحقيقي هو فقر القدرة أي افتقار الأفراد للقدرات الأساسية مثل العيش بصحة جيدة والتمتع بمستوى كافٍ من الغذاء والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،٢٠١٠: ٥) .

ويفترض أصحاب هذا المدخل إن الاهتمام بتحسين القدرات الإنسانية ينعكس بدوره على التنمية البشرية والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة ، ويتم ذلك من خلال تحسين وتوظيف

قدرات الأفراد والتي تتمثل في القدرة على اكتساب المعرفة والحصول على تعليم جيد ، والقدرة على البحث عن فرص أفضل للعمل بالإضافة إلى القدرة على تغيير الوظائف والانتقال إلى وظائف أفضل ،التخطيط الجيد واغتنام الفرص الاجتماعية والقدرة على الاعتماد على الذات (Ezeta ,2003) ويمكن تحسين نوعية الحياة للفقراء من خلال تمكين الطبقات الفقيرة من ممارسة العمل الذي يسمح لهم بالحصول على دخل، ومن ثم تكوين مدخرات مهما كانت ضعيفة.

المدخل الإسكندنافي والمدخل الأمريكي لنوعية الحياة: Scandinavian and American Quality of Life Approach

يعطي المدخل الإسكندنافي أهمية خاصة للموارد التي ينبغي للفرد أن يحصل عليها ،ومن أشهر رواد هذا المدخل ريتشارد تيتمس R. Titmus والذي عرف الرفاهية Welfare بأنها " سيطرة الأفراد على الموارد بطريقة مباشرة " ، ومن أمثلة هذه الموارد الدخل ، الممتلكات العامة ، العلاقات الاجتماعية ،المسكن ، التعليم و المعرفة بالإضافة إلى ظروف العمل ، ويرى "تيتمس" أن أمتلاك الإنسان لهذه الموارد بالقدر الكافي هو ما يشعر الإنسان بالرفاهية .

وفي المقابل نجد المدخل الأمريكي يعطي أهمية كبرى للرضا الذاتي للفرد وشعوره بالسعادة باعتبارهما المحك الرئيسي للحكم على نوعية الحياة ، ومن أشهر رواد هذا المدخل فرانك أندروز F. Andrews وستيفن ويثي S. Withey ،ويعرف هذا المدخل الرفاهية بأنها "حالة من الرضا الذاتي ويتم تقييمها من خلال الأفراد أنفسهم، وهي تشمل ثلاث عناصر رئيسة وهي "الرضا الذاتي، التأثير الإيجابي و غياب الضغوط" (Erikson& Uusitalo, 2016:175-193).

وهكذا نرى بأن المدخل الإسكندنافي يركز على الأبعاد الموضوعية في تقييم نوعية الحياة في حين أهتم المدخل الأمريكي بتقييم نوعية الحياة من النواحي الذاتية ، وتؤكد الباحثة أنه لا يمكن تقييم نوعية الحياة من جانب واحد فقط حيث أن نوعية الحياة تتضمن بالضرورة حياة جيدة من

النواحي الموضوعية كما تتضمن أيضاً حالة من الرضا الذاتي عن الحياة ، ولذا يجب تقييم نوعية الحياة من خلال نظرة تكاملية ، وسوف تعتمد الدراسة في قياس نوعية الحياة على البعد الذاتي المتمثل في (الرضا العام عن الحياة ،الاحترام والتقدير الذاتي، القدرة على تحقيق الأهداف) ، والبعد الموضوعي المتمثل في (الجانب الاجتماعي،الاقتصادي ،الصحي ،التعليمي، البيئي والترويحي).

منهجية الدراسة وأدواتها :

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في الوقوف على نوعية الحياة للفئات الفقيرة في المجتمع في ظل تراجع الإنفاق الحكومي .ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

١/ الوقوف على المؤشرات الذاتية لنوعية الحياة لدى الفئات الفقيرة.

٢/الوقوف على المؤشرات البيئية لنوعية الحياة لدى الفئات الفقيرة .

٣/الوقوف على المؤشرات الاقتصادية لنوعية الحياة لدى الفئات الفقيرة .

٤/ الوقوف على المؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة لدى الفئات الفقيرة .

٥/رصد آليات التكيف الاجتماعي لدى الطبقات الفقيرة في ظل تراجع الإنفاق الحكومي على برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

٦/الوصول إلى استراتيجيات لتحسين نوعية الحياة للطبقات الفقيرة .

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس التالي : ما نوعية الحياة للفئات الفقيرة في المجتمع في ظل تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية ؟ ويتفرع من هذا التساول التساؤلات الفرعية التالية :

١/ ما درجة رضا الفقراء عن حياتهم الذاتية بصفة عامة ؟

٢/ ما نوعية البيئة التي يعيش فيها الفقراء وما درجة رضاهم عن هذه البيئة؟
٣/ هل يوجد فرص للترقي في الأعمال التي يقوم بها الفقراء ؟
٤/ ما مدى استفادة الطبقات الاجتماعية من خدمات التأمينات والمعاشات الاجتماعية ؟
٥/ ما نوعية الخدمات الحكومية (التعليمية ،الصحية) المقدمة للفئات الفقيرة ؟
٦/ ما نوعية الغذاء لدي الفئات الفقيرة ؟
٧/ ما أهم آليات التكيف الاجتماعي لدى الطبقات الفقيرة في ظل تراجع الإنفاق الحكومي على برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية ؟

الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات :

تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية حيث تهدف إلى وصف نوعية الحياة للطبقات الفقيرة ومعرفة أوضاعهم المعيشية في مختلف المجالات في ضوء سياسات التحرير وما صاحبها من تراجع دور الدولة في الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية ، ولذا تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأنه يعد من انسب المناهج للدراسات الوصفية .

و تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الاستبيان، وقد قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان وتم تطبيقها على ٣٠٠ مفردة من أرباب الأسر الفقيرة بحي جنوب (حيث تمثلت وحدة المقابلة في رب الأسرة بينما تمثلت وحدة التحليل في الأسرة المعيشية) وقد اشتملت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية على (٥٨) سؤالا شاملة لقضايا محورية عامة وأخرى فرعية لتحقيق أهداف الدراسة ، كما تضمنت استمارة الاستبيان ستة محاور أساسية وهي(البيانات الأولية الخاصة بأفراد الأسرة المعيشية، بيانات تتعلق بالمؤشرات الذاتية ،البيئية، الاقتصادية والاجتماعية لنوعية الحياة بالإضافة إلى بيانات عن آليات تكيف الفقراء في ظل تراجع الانفاق الحكومي).

مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار حي جنوب ليمثل مجتمع الدراسة لكونه أفقر الأحياء في مدينة المنيا ، وبالرجوع الى مركز المعلومات بديوان عام المحافظة ورئاسة حي جنوب لم تستطع الباحثة الحصول على العدد

الفعلي للأسر بحي جنوب ،حيث حصلت الباحثة على عدد السكان التقديري بحي جنوب والذي بلغ (١٤٩٩٧٠ نسمة) وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ١/١/ ٢٠١٧ .ولما كان من الصعب علي الباحثة تحديد العدد الفعلي للأسر ، تم افتراض أن عدد الأسر بالحي لا يمكن أن يزيد عن ٥٠٠٠٠ أسرة ، ثم قامت الباحثة بحساب عدد عينة البحث من خلال معادلة "هيربرت اركن " والتي نعتمد فيها علي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة الإحصائية لعدد مجتمع البحث ،ولما كان عدد الأسر أكبر من ١٠٠٠ فان مستوي الدلالة ثابت وهو ١.٦٥ وبالتالي تم حساب عينة البحث من خلال المعادلة الآتية:(أبو دقة & صافي ،٢٠١٣ : ١٥٦).

معادلة هيربرت اركن	$n=\frac{p(1-p)}{(SE\div t)+[p(1-p)\div N]}$
حجم المجتمع	N
الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٩٥ وتساوي ١,٦٥	t
نسبة الخطأ وتساوي ٠,٠٥	SE
نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠,٥٠	p

والتي تم التوصل من خلالها إلي أن أقل عينة يتم استخراجها من مجتمع البحث هي (٢٧٠.٧٨) . لذا فقد قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة عشوائية قوامها (٣٠٠) مفردة من أرباب الأسر بالحي ،وهذا العدد أكبر من المعدل الذي تم احتسابه من خلال المعادلة السابقة وهذا للتأكد من أن العينة ستكون ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يمكن تعميم نتائج العينة على المجتمع الذي سحبت منه ، وتم البدء في جمع البيانات الميدانية من بداية شهر يونيو لعام ٢٠١٧ و الانتهاء منها في نهاية شهر أكتوبر للعام نفسه .

واعتمدت المعالجة الإحصائية في الدراسة على التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات ، بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين الدخل و بعض متغيرات الدراسة الأخرى(على الرغم من أن الدخل ليس المؤشر الوحيد لقياس نوعية الحياة للفرد ،إلا أنه أيضاً يعد من أكثر المؤشرات تعبيراً عن الطبقة الاجتماعية).

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة :

بدراسة التركيب النوعي لأرباب الأسر ،تشير النتائج الميدانية إلى أن الأسر التي يعولها الذكور مرتفعة بين أفراد العينة ،حيث بلغت نسبة أرباب الأسر الذكور ٦١% في مقابل ٣٩% للإناث ، وفيما يتعلق بالتركيب العمري لأرباب الأسر، أوضحت البيانات أن أعلى نسبة لأرباب الأسر الذين تراوحت أعمارهم من ٥٠- أقل من ٦٠ عاماً والتي بلغت ٤٧% ، وجاءت في المرتبة الثانية نسبة أرباب الأسر الذين تراوحت أعمارهم من ٤٠- أقل من ٥٠ عاماً والتي بلغت ٣٤.٣%، وأخيراً نسبة الذين تراوحت أعمارهم من ٣٠- أقل من ٤٠ عاماً والتي بلغت ١٨.٧%.

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للزوج ، أوضحت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من الأزواج والتي بلغت ٤١.٧% حاصلين على مؤهل متوسط ، في حين بلغت نسبة الأزواج الأميين الذين لم يتلقوا أي قسط من التعليم ٢٤% ، والأزواج الحاصلين على الشهادة الأعدادية بلغت نسبتهم ١٨.٣% ، وجاء في المركز الأخير الأزواج الحاصلين على مؤهل فوق متوسط بنسبة ١٦% .

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للزوجة اتضح أن النسبة الأكبر من الزوجات داخل العينة والتي بلغت ٥٩% أميات لم يحصلن على أي قدر من التعليم ، وجاء في الترتيب الثاني نسبة الزوجات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط والتي بلغت ١٦% وكانت أقل نسبة للزوجات اللاتي يعرفن القراءة والكتابة والتي بلغت ٣.٣ % واتضح عدم وجود أزواج أو زوجات حاصلين على مؤهل جامعي أو فوق جامعي داخل العينة .

وفيما يتعلق بالحالة المهنية للزوج أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من الأزواج يعملون في المهن الحرفية بنسبة ٣٨.٧% كما أتضح أيضاً أرتفاع نسبة الأزواج الذين يعملون في المهن

الهامشية والتي بلغت ٣٦.٦% (والمقصود هنا بالمهن الهامشية المهن التي ليس لها دخل ثابت أو معاش أو تأمين مثل الباعة الجائلين وغيرها من المهن التي لا تحتاج الى قدر من التعليم أو التخصص). وكانت أقل نسبة للأزواج الذين يعملون بالوظائف الحكومية والتي بلغت ٢٤.٧%. وفيما يتعلق بالحالة المهنية للزوجة ،أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من الزوجات والتي بلغت ٧٧.٣ % لا يعملن ، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أسر العينة تعتمد على دخل واحد فقط (وهو دخل الزوج) . ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الزوجات كما اتضح من الجدول السابق والتي تقلل من فرص حصولهن على عمل ، بينما بلغت نسبة الزوجات اللاتي يعملن بالوظائف الحكومية ١٩.٣% ، وكانت أقل نسبة للزوجات اللاتي يعملن بالمهن الهامشية والتي بلغت ٣.٣% . بينما اتضح عدم وجود أزواج أو زوجات يعملون بالمهن الفنية المتخصصة والتي تحتاج إلى قدر كبير من التعليم والتخصص ،أو في المهن الحرة (أصحاب المشاريع التجارية) والتي تحتاج إلى رأس مال .

وفي هذا الصدد أشار جون ستيوارت ميل G.Mill والفرد مارشال A.Marshall إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (رأس المال البشرى) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع حيث أن التعليم يزود الأفراد بالخبرات والمهارات العملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم فى تحسين كم وجودة الإنتاج، ومن ثم ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد منه (مجيد ، ٢٠٠٦). كما أوضحت العديد من الدراسات ارتباط الفقر بالنشاطات الطفيلية أو الهامشية من القطاع الغير رسمي (القصبي ،٢٠٠١).

وفيما يتعلق بعدد الأبناء ،أوضحت البيانات أن النسبة الأكبر من الأسر والتي بلغت ٤٦% يتراوح عدد أبنائها بين ٦:٥ أبناء ، وبلغت نسبة الأسر التي لديها ٧ أبناء فأكثر ٢٢% ، وكانت أقل نسبة للأسر التي يتراوح عدد أبنائها بين ٢:١ أبن والتي بلغت ٨% . وبلغ المتوسط العام لعدد الأبناء ٤.٧٥ إبن . وتؤكد هذه النتائج حقيقة هامة وهي ميل الأسر الفقيرة إلى انجاب عدد كبير من الأبناء حيث أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر كما سبق وأوضحنا تعمل

في مهن هامشية ليس لها دخل ثابت أو معاش أو تأمين ،ولذا فإن التأمين الحقيقي لهذه الأسر يتمثل في إنجاب عدد كبير من الأبناء وخاصة الذكور الذين يعدون ميزة اقتصادية كبيرة لدى هذه الأسر نظراً لأن تشغيل الأطفال من الأمور الشائعة لدى هذه الأسر ،كما أن قلة التعليم لدى الآباء قد يعد من العوامل الرئيسة في زيادة الاتجاه نحو كثرة الإنجاب.

وفيما يتعلق بوجود حالات تسرب للأبناء من التعليم ،أكدت البيانات الميدانية على ارتفاع حالات تسرب الأبناء من التعليم داخل أسر العينة والتي بلغت ٤٣.٧% ويرجع السبب الأول في التسرب إلى المساعدة في نفقات المعيشة بنسبة ٦٥.٦% من جملة الأسباب ، ثم عدم قدرة أولياء الأمور على توفير نفقات التعليم بنسبة ٢٦.٧% . وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات إلى أن النسبة الأكبر من الأطفال المنقطعين عن الدراسة من نصيب المناطق الريفية والحضرية المهمشة، وأن أسباب انقطاعهم تعود فى الأساس إلى الفقر(البيلي ، ٢٠١٣) . حيث يعتبر تدني المستوى الاقتصادى للأسرة من أهم الأسباب التى تدفع الآباء لسحب أبنائهم من المدارس، فالتعليم عند الفقراء لا يدر أى عائد اقتصادى سريع (حيث أن التعليم ذو مردود اقتصادى بعيد المدى)، وإنما على العكس هو عبء آخر على كاهل الأسرة، فالدراسة تحتاج إلى أدوات مكتبية ومصاريف للكتب وزي مدرسي وإلى دروس خصوصية، وعند هذا الحد تصبح مجانية التعليم غير كافية لاستمراء هؤلاء الابناء في المدارس.

وكما سبق وأكد مدخل التنمية البشرية على أن التنمية الحقيقية هي عملية توسيع خيارات الأفراد ، حيث يصبح في متناولهم مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها، وإن بناء القدرات البشرية من خلال الاستثمار في البشر يعد واحداً من أهم السبل لتخفيف حدة الفقر ، وكما أشار مدخل القدرات الإنسانية بأن تحسين وتوظيف قدرات الأفراد يتمثل في القدرة على اكتساب المعرفة والحصول على تعليم جيد ، فأن حرمان أبناء الفقراء من تعليم جيد يساوي حرمانهم من فرص تراكم رأس المال البشري مستقبلاً ويحكم عليهم مواصلة حياتهم في فقر، أي يعمل على تدني فرص تحسين نوعية حياتهم مستقبلاً.

تحليل البيانات وتفسيرها :

أولاً : المؤشرات الذاتية لنوعية الحياة:

وفيما يتعلق بالأماكن الترفيهية التي تذهب إليها أسر العينة لقضاء أوقات الفراغ ، أوضحت النتائج الميدانية أن الغالبية العظمى من الأسر لم تذهب مطلقا إلى السينما بنسبة ٨١% ، ولا المصيف بنسبة ٧٩% ،ولا الحدائق العامة بنسبة ٧٦% ، ولا النادي بنسبة ٤٧% و، لا حتى الكورنيش بنسبة ٢٣.٣% ، حيث تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٤٧% تقضي أوقات فراغها في المنزل بينما أشارت نسبة ٣٢.٤% من أسر العينة بأن الكورنيش يعد المتنفس الوحيد لهم لقضاء أوقات فراغهم به ،بينما أشار ١٧.٣% من أرباب الأسر أنهم يقضون أوقات فراغهم في الجلوس على المقهى ، وأشارت نسبة صغيرة جدا من أسر العينة بلغت ٣.٣% بأن يقضون أوقات فراغهم في زيارة الأقارب أوالجيران، وتبين وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين الدخل وأماكن قضاء أوقات الفراغ وتأكدت معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة ٠.٠١ وهذا يعنى أنه كلما زاد الدخل زادت وتنوعت الأماكن التي يقضي فيها الفرد أوقات فراغه . واذا كانت نوعية الحياة تتضمن مستوى معيشي كريم للفرد من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والترفيهية ،أوما يطلق عليه مدخل التنمية البشرية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ، فان هذه النتائج تؤكد تدني نوعية الحياة لغالبية أسر العينة فيما يتعلق بالجانب الترفيهي.

وفيما يتعلق بمدى تحقيق رب الأسرة المعيشية لما يتمناه في حياته، كشفت النتائج الميدانية أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر بنسبة ٩٣.٣% لم يحققوا أهدافهم في الحياة ،وأشار ٨٠.٣% منهم إلى أنهم أشخاص غير ناجحين في حياتهم، وأكد ٤٢.٣% منهم على أنهم لا يشعرون بأنهم محل تقدير في المجتمع في مقابل ١٧.٣% والذين أشاروا إلى شعورهم بتقدير أفراد المجتمع لهم.

وهنا يمكن أن نستنتج بأن النسبة الأكبر من الفقراء عاجزون عن أشباع رغباتهم وحاجاتهم الأساسية وفقاً لنظرية "ماسلو" التي سبق وأشرنا إليها فإن الحاجات الأساسية تتدرج وفق خمس

مستويات احتلت فيها الحاجة إلى التقدير المستوى الرابع ،والحاجة الى تحقيق الذات المستوى الخامس وذلك من خلال المركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد وإحساسه بالمكانة والقوة الاجتماعية وأنه محل احترام داخل مجتمعه .

وإذا كانت نوعية الحياة وفقاً للمدخل النفسي والمدخل الأمريكي في تفسير نوعية الحياة تعتمد على الدرجة التي ينجح فيها الفرد في تحقيق رغباته ، فإن الفجوة التي تقع بين الظروف الفعلية التي يعيشها الفرد وبين الظروف التي كان يتطلع إليها ولكنه لم يستطع تحقيقها ، قد تخلق لدى الفرد إحباط وعدم رضا عن الحياة بشكل عام وهذا ما أكدت عليه نتائج المعطيات الميدانية ، حيث أشارت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٤٨.٧% غير راضين عن حياتهم بصفة عامة ويرجع السبب الأول في عدم رضاهم عن حياتهم إلى عجزهم عن تحقيق أهدافهم التي كانوا يرغبون في تحقيقها بنسبة ٦٣ % ، ثم شعورهم بأنه ليس لهم قيمة في المجتمع بنسبة ٢٧.٤% وأخيراً عجزهم عن توفير نفقات المعيشة لأفراد أسرتهم بنسبة ٩.٦% ، في مقابل نسبة قليلة من أرباب الأسر بلغت ٣٠.٦ % الذين اعربوا عن رضاهم إلى حد ما عن حياتهم ، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الذين أعربوا عن رضاهم التام عن حياتهم ٢٠.٧%.

وهنا يمكن أن نتسائل هل الذين أعربوا عن رضاهم التام عن حياتهم تعني أن أوضاعهم المعيشية جيدة لدرجة أنها اشعرتهم بالرضا ؟ أم تشير إلى قناعتهم بأوضاهم كما هي سواء كانت جيدة أم لا ؟ حيث أن هناك إشكالية في تحديد مفهوم الرضا ، فالرضا عن الحياة يعني أن يشعر الفرد بأن الحياة تسير كما ينبغي أن تكون ، ويصبح الفرد راضياً عندما يشبع كل احتياجاته ورغباته وتوقعاته في الحياة ،وعادة ما يختلف الرضا عن نوعية الحياة وما يرتبط بها من سعادة داخلية من فرد لآخر ومن طبقة اجتماعية لطبقة أخرى . وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع النتائج التي توصل إليها James (2001) في دراسته وهي إنه كلما زاد إشباع الأفراد للاحتياجات المختلفة كلما زاد شعورهم بالرضا عن نوعية حياتهم ، كما تتفق مع نتائج دراسة جاد (٢٠١٠)

والتي توصلت إلى أن أفراد الطبقة الدنيا والوسطى لديهم مستوى أقل من الرضا مقارنة بالطبقات العليا .

ثانياً: المؤشرات البيئية لنوعية الحياة:

وفيما يتعلق بنوع المسكن كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٥٥.٧% يسكنون في مساكن إيجار في مقابل ٤٤.٣% يمتلكون المساكن التي يسكنون بها ، وفيما يتعلق بعدد حجرات المسكن أوضحت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٥٠.٣% يسكنون في مساكن مكونة من حجرتين في مقابل ٣٧.٣% من الأسر يسكنون في مساكن مكونة من حجرة واحدة ، وقد تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين الدخل وامتلاك المسكن وتأكدت معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠٥ فكلما زاد الدخل كلما زادت القدرة على امتلاك المساكن والعكس صحيح ، كما تبين وجود علاقة ارتباطية طردية أيضا بين الدخل وحجم المسكن وتأكدت معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠١ فكلما زاد الدخل كلما كان الإنسان أكثر قدرة على السكن في مساكن واسعة تتناسب مع عدد أفراد الأسرة .

وفيما يتعلق بدرجة التهوية في المسكن أشارت الغالبية العظمى من أسر العينة بنسبة ٩٦.٧% بأن مساكنهم سيئة التهوية ، بينما أشارت النسبة القليلة الباقية إلى أن التهوية في مساكنهم جيدة إلى حد ما .

وفيما يتعلق بإمتلاك السلع والأجهزة الكهربائية أوضحت المعطيات الميدانية أن جميع أسر العينة تمتلك أجهزة الأستقبال الفضائية (دش) بالإضافة إلى بوتجازات ، وتساوت نسبة الأسر التي تمتلك ثلاجات ومرواح كهربائية بنسبة ٩٦.٧% لكل منهما ، وبلغت نسبة الأسر التي تمتلك تليفونات أرضية ٣٠.٣% في مقابل ٢٤% لتلك التي تمتلك تليفونات محمولة ، بينما انخفضت نسبة الأسر التي تمتلك غسالات ملابس أتوماتيكية لتصل إلى ١٧.٣% ، وقد أوضحت النتائج أن جميع أسر العينة لا تمتلك أي من الأجهزة التالية (غسالة أطباق ، دفاية ،

مكيف هواء ، ديب فريزر، سيارة ملاكي). ومما لا شك فيه بأن إمتلاك السلع ومستلزمات الحياة المختلفة يرتبط إلى حد كبير برفاهية الإنسان ونوعية حياته، فقد أشارت 'Susan Galloway" إلى أنه في كثير من الأحيان يستخدم مفهوم نوعية الحياة كمرادفاً للرفاه –Well being وهي حالة إشباع كافة حاجات ومطالب الأفراد والجماعات وتحسين أحوال الناس المعيشية وتحقيق السعادة والرضا عن الحياة وترتبط إلى حد كبير برغد العيش والعيش حياة كريمة (Galloway,2005:32)، وهذا ما أكد عليه المدخل الإسكندنافي في تفسير نوعية الحياة والذي عرف الرفاهية بأنها سيطرة الأفراد على الموارد بطريقة مباشرة ".

وفيما يتعلق بدرجة الرضا عن المسكن أكدت النتائج الميدانية على أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر بنسبة ٧١.٣% غير راضين عن مساكنهم ، بينما أشار ١٧.٣% من أرباب الأسر بأنهم راضيين تماما عن مساكنهم في مقابل ١١.٤% راضيين إلى حد ما ، وكان السبب الأساسي في عدم رضا أرباب الأسر عن مساكنهم يتمثل في عدم توفر التهوية الجيدة في المسكن بنسبة ٥٣.٣% ثم ضيق المسكن بنسبة ٤٦.٧% من جملة الأسباب .

وتعتبر حالة المسكن من المؤشرات الهامة الدالة على نوعية الحياة ، فالمسكن الذي لا يتمتع بظروف صحية مناسبة مثل هواء نقي وصرف صحي جيد سيصيب سكانه بأمراض الصدر والحساسية وغيرها مما يؤثر على نوعية الحياة العامة للفرد والأسرة التي تعيش فيه، كما أن عدم توافر المساحة الكافية للفرد لممارسة أنشطة حياته المختلفة قد يؤدي إلى شعور الفرد بالضيق والاختناق وعدم الرضا عن المنزل ، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة Seongyeony (2005) والتي أشارت إلى أن وجود سكن دائم وملائم من أهم العوامل المؤثرة على نوعية الحياة .

وهنا يمكن التأكيد على أن ظروف الفقر تدفع كثيرا من الأسر الفقيرة إلى السكن في مساكن صغيرة الحجم ، سيئة التهوية ، تزداد بها نسبة الرطوبة . ويزداد أنتشار هذه الظاهرة في المناطق الحضرية بصفة خاصة نظراً لارتفاع تكلفة السكن بصورة كبيرة في السنوات الماضية ،

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة جميعي (٢٠١٥) والتي أكدت من خلالها أن للخصائص الايكولوجية المتمثلة في الشوارع ،المسكن ،الطرق ،المرافق علاقة بتحسين نوعية الحياة لدى الفقراء بصفة عامة وسكان المناطق العشوائية بصفة خاصة .

وفيما يتعلق بمدى قرب الحي من المواصلات كشفت المعطيات الميدانية أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٣% اشاروا الى قرب الحي الذي يسكنون به من المواصلات إلى حد ما ، في مقابل ٢٤% من أرباب الأسر الذين اشاروا إلى بعد الحي عن المواصلات .وفيما يتعلق بالخدمات المتوفرة في الحي أكدت النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٥% على توفر الخدمات التعليمية بالحي في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الذين أشاروا إلى توفر الخدمات الصحية بالحي ٣٥.٣% . وقد اتضح وجود علاقة ارتباطية عكسية دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين الدخل وقرب الحي من المواصلات ، حيث ان ظروف الفقر تدفع الأفراد إلى السكن في مناطق نائية بعيدة عن المواصلات وعن الخدمات ، وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية عكسية بين الدخل وتوفر الخدمات التعليمية بالحي وطردية بين الدخل وتوفر الخدمات الصحية بالحي دالة عند عند مستوى معنوية ٠.٠١ .

وفيما يتعلق بأهم المشاكل البيئية الموجودة كشفت النتائج الميدانية عن أنتشار العديد من المشاكل البيئية بالحي ، حيث أكدت الغالبية العظمى من أرباب الأسر بنسبة ٧٣.٣% على وجود مقالب قمامة بالحي ، وأتضح أن النسبة الأكبر من هذه المقالب مقالب مكشوفة وليست مغطاة بنسبة ٧٦.٨% ، كما أشار ٧٦% من أرباب الأسر إلى وجود طفح للمجاري في بعض الأوقات ،هذا فضلاً عن وجود ورش قريبة من الأحياء السكنية ولكن بنسبة قليلة بلغت ٣٠.٧%. وقد تبين وجود علاقة ارتباطية عكسية دالة عند مستوى الدلالة ٠.٠١ بين الدخل وبين وجود مقالب قمامة ووجود ورش بالمنطقة ،حيث أن زيادة الدخل تزيد من فرص اختيار الحي السكنى الذي تتوفر فيه الشروط اللائقة للسكن والعكس صحيح .

ومما لا شك فيه بأن تراكم القمامة في الشوارع يعد من أكثر المناظر قبحاً ، ولكن المشكلة لا تقف عند حد تشويه المنظر الجمالي ، بل المشكلة الحقيقية تتمثل فيما يترتب على القمامة من مضار كبيرة على الصحة العامة، حيث تعد تربة خصبة لتكاثر الذباب والبعوض وسائر الحشرات . وتزداد هذه المشكلة بصفة خاصة في الأحياء الفقيرة والعشوائية حيث يتم التخلص من فضلات المنازل بطرق عشوائية، إما بألقائها بجانب المنازل وتركها لفترات طويلة أو حرقها أيضا بجانب المنازل ، مما يترتب على هذه الطرق مشاكل بيئية وصحية خطيرة . حيث أثبتت أحد الدراسات بأنه إذا تم تربية زوج واحد من الذباب على القمامة لمدة ستة أشهر ،فإن نسل هذا الزوج هو ١٩١ بليون ذبابة ، كل ذبابة يمكنها أن تحمل ٦ مليون ميكروب وتنقل للإنسان ٤٢ مرضا (الطيب ،١٩٩٥ :٢٠) . وهذا يؤكد نظرة أصحاب المدخل البيئي أن نوعية حياة الإنسان ونوعية حياة البيئة كلاهما يعتمد على الآخر حيث أن رفاهية الأفراد وعائلتهم لا يمكن أن تكون بمعزل عن رفاهية النظام البيئي المحيط بهم ، وبالتالي فان انتشار المشكلات البيئية يتبعه تدهور نوعية حياة الأفراد.

وعن درجة الرضا عن الحي بصفة عامة ،أشارت النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٤٢% بأنهم غير راضيين عن الحي الذي يسكنون به ، بينما أشار ٤٠.٧% من أرباب الأسر عن رضاهم إلى حد ما عن الحي ،في حين انخفضت نسبة أرباب الأسر الذين اعربوا عن رضاهم التام عن الحي الذي يسكنون به لتصل إلى ١٧.٣%. وقد أتضح وجود علاقة ارتباطية طردية دالة عن مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠١ بين الدخل والرضا عن الحي السكني فكلما زاد الدخل كلما أزدادت القدرة على اختيار الحي السكني المناسب والعكس صحيح . وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة O'Connor (2014) والتى أوضحت أن نقص الخيارات المتاحة أمام الأفراد تمنعهم من تغيير أوضاعهم السكنية المتدنية وتجبرهم على البقاء على أوضاعهم ، كما تتفق مع مقولات مدخل القدرات الإنسانية والذى يرى أن الفقر الحقيقي هو فقر القدرة أي افتقار

الأفراد للقدرات الأساسية التي تمكنهم من تغيير الأوضاع السيئة وترغمهم على قبول تلك الأوضاع .

رابعا: المؤشرات الاقتصادية لنوعية الحياة:

وفيما يتعلق بالدخل الشهري لأسر العينة، كشفت المعطيات الميدانية أن النسبة الأكبر من الأسر والتي بلغت ٤٣% يتراوح دخلها الشهري من ١٢٥٠:١٥٠٠ جنيه ، وبلغت نسبة الأسر التي يتراوح دخلها الشهري من ١٧٥٠:٢٠٠٠ جنيه ١٧.٣% ، بينما بلغت نسبة الأسر التي يتراوح دخلها الشهري من ٥٠٠:٧٥٠ جنيه ١٦.٣% ، وكانت أقل نسبة للأسر التي يتراوح دخلها الشهري من ٧٥٠:١٠٠٠ جنيه والتي بلغت ٣.٣% ،وتساوت معها في النسبة الأسر التي يتراوح دخلها الشهري من ٢٠٠٠:٢٢٥٠ جنية ، وبلغ متوسط الدخل الشهري ١١٦٩.٣ جنيه شهرياً . وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ الذي أصدرته وزارة المالية ،نجد ان خط الفقر العالمي الذي يمثل كلفة البقاء على قيد الحياة قد بلغ ١.٩ دولار بدلًا من ١.٢٥ دولار في آخر تحديث دوري أقامه البنك الدولي، وبعد قرار الحكومة بتحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية سجل الدولار ١٨ جنيهًا بالبنوك الرسمية، وبحساب نسبة خط الفقر العالمي مع سعر الدولار بمصر نجد أن من يتقاضي ٣٤.٢ جنيهًا يوميًّا، أي ما يعادل ١٠٢٦ جنيهًا شهريًّا يعد تحت خط الفقر العالمي، إي أن الأسرة المكونة من ٣ أفراد تحتاج شهريًّا إلى ٣ آلاف و٧٨ جنيهًا للعيش تحت خط الفقر .وحسب النتائج التي تم الإشارة إليها مسبقاً، نلاحظ أن معظم أسر الدراسة لديها عدد كبير من الأبناء ،حيث بلغ المتوسط العام لعدد الأبناء ٤.٧٥ إبن ، وهذا يعني تدني نوعية الحياة من النواحي الاقتصادية لجميع أسر الدراسة دون أستثناء حيث كشفت النتائج أن أعلى دخل شهري بلغ ٢٢٥٠ جنيه .

وإذا كان الدخل ليس المؤشر الوحيد لقياس نوعية الحياة للفرد كما سبق وأوضحنا ، إلا أنه أيضاً يعد من أكثر المؤشرات تعبيراً عن الطبقة الاجتماعية للفرد والمركز الاجتماعي له، كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المركز الوظيفي للفرد ودخله ومستواه الاجتماعي ،ولا شك أن انخفاض الدخل

يعيق الفرد عن تحقيق أهدافه ويزيد من معاناه الفرد ويتحمل رب الأسرة الجزء الأكبر من هذه الهموم بصفته المسئول الأول عن أسرته مما قد يزيد من همومه المعيشية ، وتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Green(2004) والتي أوضح فيها أن الدخل يعد من أهم المتغيرات التي تؤثر بصورة كبيرة على إدراك الفرد لنوعية حياته .

وفيما يتعلق بمصادر الدخل أوضحت النتائج أن المصدر الرئيس للدخل في جميع أسر العينة يتمثل في عمل رب الأسرة بنسبة ٨٥.٧% وعمل الزوجة بنسبة ١٥.٣% (حيث سبق وكشفت النتائج أن الغالبية العظمى من الزوجات داخل العينة لا يعملن) ،وعمل الأبناء بنسبة ١٣% و مساعدات من أهل الخير بنسبة ضئيلة جداً بلغت ٦.٣% ،وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أسر الدراسة تعتمد على مصدر دخل وحيد وهو عمل رب الأسرة ، مما يزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر.

وفيما يتعلق بمدى كفاية الدخل ووجود مدخرات داخل الأسرة ،كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٣% لا يكفي دخلها القليل لتلبية الحاجات الاساسية لأفراد الأسرة ، وأعربت نسبة ٣٧% من أرباب الأسر عن كفاية دخلها إلى حد ما لمواجهة الاحتياجات الأساسية، بينما أشارت نسبة قليلة جداً من أرباب الأسر بلغت ١٠% إلى أن دخلها يكفي لتلبية جميع أحتياجات أفراد الأسرة. كما كشفت المعطيات الميدانية عن انعدام المدخرات لنسبة كبيرة من الأسر والتي بلغت ٦٣.١% .

وهكذا يتضح أن الغالبية العظمى من الطبقات الدنيا لا تمتلك اي ثروة أو دخل أضافي ، فهي لا تمتلك سوى قوة عملها الذي لا يدر في الغالب سوى دخل قليل لا يكفي لإشباع أقل الاحتياجات الأساسية ، وفي هذا الصدد أشار مدخل القدرات الإنسانية في قياس نوعية الحياة إلى أنه يمكن تحسين نوعية الحياة للفقراء من خلال تمكين الطبقات الفقيرة من ممارسة العمل الذي يسمح لهم بالحصول على دخل، ومن ثم تكوين مدخرات مهما كانت ضعيفة.

وعن كيفية تصرف رب الأسرة في حالة عدم كفاية الدخل ، أشارت نسبة كبيرة من أرباب الأسر بلغت ٨٧.٤% أنهم يلجأون إلى تقليل النفقات ، بينما أشارت نسبة ١٢.٦% من أرباب الأسر إلى لجئوهم إلى شراء السلع بالأجل، وأشارت نسبة قليلة من أرباب الأسر بلغت ٦.٣% إلى أنهم يلجأون إلى الإقتراض من الأهل أو الجيران . وإذا تم الربط بين خط الفقر العالمي وارتفاع الأسعار بمصر خاصة بعد تعويم العملة في ظل ثبات المرتبات وتحديد حد أدنى للأجور بقيمة ١٢٠٠ جنيه ، نلاحظ تعرض الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشريحة الدنيا للتدهور بشكل واضح نتيجة موجات التضخم التي صاحبت سياسات التحرير والتي صاحبها انخفاض الأجور والرواتب الحقيقية. ومما زاد الوضع سوءاً ، تخفيض الدعم الحكومي عن معظم السلع التموينية الأساسية والخدمات العامة كالماء والكهرباء مما اضطر الفقراء إلى تقليل النفقات التي هي في الأصل أقل من الحد الأدنى المطلوب للعيش حياة كريمة ، وهذا يعني مزيداً من تدهور الأوضاع المعيشية وتدني نوعية الحياة لشرائح كبيرة داخل المجتمع ، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Chaekyu(1999) والتي أوضحت أن المزارعين وعمال الخدمات كانوا أكثر الفئات تعرضاً لتدهور نوعية الحياة وقت حدوث الأزمة الاقتصادية في كوريا، وانعكس ذلك على سلوكهم الاستهلاكي حيث أضطروا إلى تخفيض ما يتم انفاقه على الطعام وتعليم الأبناء ونفقات الترفية.

وفي هذا الصدد أشار "ستجلتيز" إلى أن تطبيق سياسات العولمة وما صاحبها من تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية قد حول الوضع في معظم بلدان العالم الثالث إلى وضع اليأس الاجتماعي ، حيث تحولت حياة ملايين البشر في تلك البلاد إلى الاسوأ وأصبحت حياتهم أقل ضماناً وأمناً عن ذي قبل ، لقد أصبحوا يشعرون بالعجز بشكل متزايد (ستجلتيز، ٢٠٠٦: ٣١). .

وفيما يتعلق بمدى تناسب الدخل مع الجهد المبذول ، أعربت النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٢.٧% عن عدم تناسب الدخل الذي يحصلون عليه مع العمل الذي يقومون به ، كما اعربت النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٩% أنه لا يوجد فرص للترقي داخل

عملهم ، في مقابل نسبة قليلة من أرباب الأسر بلغت ٢٠.٧% أعربوا عن وجود فرص للترقية داخل العمل . وتؤكد العديد من الدراسات على أن الفقراء يعانون من طول ساعات العمل أكثر من غيرهم مع قلة الدخل (أي عدم التناسب بين الجهد المبذول والأجر المتحصل عليه). كما يفتقدون في الأغلب المهارات المطلوبة في سوق العمل الحالي مما يقلل من فرص الترقي لديهم (Murshed,2002:73).

وهنا يمكن القول بأن العمل يمثل جانباً أساسياً من جوانب الحياة ، بل إن الإشباع النفسي والاجتماعي والمادي الذي يؤدي إليه العمل يعد من أسباب ارتفاع نوعية الحياة بصفة عامة للأفراد والعكس صحيح .

وفيما يتعلق بدرجة رضا أرباب الأسر عن الاعمال التي يقومون بها، أعربت النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٥٠.٧% عن عدم رضاهم عن الأعمال التي يقومون بها في مقابل نسبة قليلة من أرباب الأسر بلغت ١٠% أعربوا عن رضاهم التام عما يقومون به من أعمال ، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الراضين عن أعمالهم إلى حد ما ٤٦% .ويشير مفهوم الرضا عن العمل إلى مجموعة المشاعر الإيجابية التي يشعر بها الفرد تجاه عمله ، وهذه المشاعر ترتبط بمدى اقتناع الأفراد بظروف عملهم مثل الإقتناع بالأجر والعلاقات مع الرؤساء والظروف الفيزيقية للعمل بالإضافة إلى وجود فرص للترقي داخل العمل ، فإذا تحققت هذه الظروف تصبح مشاعر الفرد إيجابية تجاه عمله والعكس صحيح (لطفي ، ١٩٩٣: ١٣٤).